

فتوى الإمام أبي زكريا الزناتي في الانتصار لأبي حامد الغزالي و كتابه الإحياء

أ.د. شخوم سعدي

قسم العلم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

جامعة جيلالي اليابس -سيدي بلعباس-

Abstract :

Some researchers were been exposed to the process of burning the revival book (Kitāb Ihya) that Morocco knew during the rule of Marabouts. And the relationship of this with the philosophical concepts and religious sectarianism , nevertheless the researchers did not really give importance to the social side and its role in the debate about the concept of Sufism ; its synonyms, terminologies and philosophy. And perhaps the well known Moroccan legal-opinions (Fatwah) in the critic of the revival book did not include ,mostly, only verbal Islamic and behavioural signs. Yet, we barely find those social signs . In the other hand, the Fatwah of Abū Zakriya Ezanāfī that we have here an image this missing side even though it included lot of philosophical and fundamentalist meanings in which some personal purposes have emerged and this can be attributed to its owner who is emotional in his connection to Allah The Almighty. Also, without forgetting another side in the conflict at this phase and which is the war between Zinata and Sinhadja and its religious, social and political branches . We will thus try to give a portrait of this situation according to the Fatwah of Abū Zakriya yahya ben Abī Amlūl ben ušayra Ezanāfī (Ezanāfī tribe) we will provide and extract two copies or versions of the Fatwah . they are as follow :

- A copy of Escorial library numerated Ms. árabe 1130 and it is under groups which occupies papers 115 face to 188 back entitled : “Kitāb intišār al imām Ezanāfī li Abi ḥāmid lima fī al ihya min Klāmin salīm “ . The number of its papers is six (06) , its number of lines 45 and has dimensions 210 X 297 mm (according to the characteristics of photography given by the library) with a black ink.

- A copy of the public treasury at Rabat numerated K251 and it is under groups which occupies papers 154 face till 169 back , its number of lines 27 and has dimensions 206 X 301 mm (according to the characteristics of photography given by the library) written in a black and red ink. And there are other comments entitled : (intisār Ezanāfī li Abi Hāmid Al Ġazālī) .

مقدمة

تعرض بعض الباحثين لعملية إحراق كتاب الإحياء التي عرفها المغرب إبان حكم المرابطين و علاقة ذلك بالمفاهيم

الفلسفية و المذهبية الدينية⁽¹⁾، غير أنّ الباحثين لم يهتموا بالجانب الإجتماعي و دوره في الجدل الدائر حول مفهوم التصوف و مفرداته و مصطلحاته و فلسفته، و لعلّ الفتاوى المغربية المشهورة في نقد كتاب الإحياء لم تتضمن -في أغلبها- سوى الإشارات الكلامية و الفقهية و السلوكية لكننا لا نكاد نجد تلك الإشارات الإجتماعية ، وفي فتوى أبي زكريا الزناتي التي بين أيدينا صورة لهذا الجانب الغائب وإن تضمنت كثيرا من المعاني الفلسفية وحتى الأصولية ؛ وقد

برزت فيها بعض أبعاد شخصية صاحبها الميَّال للجانب العاطفي في العلاقة مع الله تبارك وتعالى، ولا ننس جانباً آخر في الصراع في هذه المرحلة و هو الحرب بين زناتة و صنهاجة و تشعباته الدينية و السياسية و الإجتماعية .
-التعريف بصاحب الفتوى :

اقتصر معرّفو أبي زكريا (يحيى بن أملول أو ملول أو أبي ملول بن عشيرة الزناتي) ⁽²⁾ على سيرته في المشرق و تتلمذه على الإمام المشهور الكيا الهراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري: 450-504هـ / 1058-1111م) ، غير أنّ المخطوط الذي بين أيدينا يعرّفنا بانتمائه القبلي فهو من بني يخفش أحد بطون زناتة و هو من بني توالي ⁽³⁾ الذين كانوا بقلعة فازاز ⁽⁴⁾ التي عرفت صراعاً مريراً بين المرابطين و قبائل زناتة ⁽⁵⁾ ، ولعلّ الصراع الذي انتقل بعد ذلك إلى تلمسان و المواجهة مع بني حمّاد كان أحد أبعاده الجانب المذهبي و المعروف أنّ كثيراً من فقهاء المنطقة كانوا يتنقلون بين فاس و تلمسان و القلعة في ظلّ هذا الصراع مثل أحمد بن نصر الداوودي و ابن الفضل التحوي ، ولا يستبعد انتقال الزناتي للقلعة الحمادية بل و مروره بها إذا كان هذا حال أبي الفضل النحوي صاحب الفتوى المقرونة بفتواه و من جهة أخرى يشير أبو زكريا معرّضاً - في معرض نقده للدّاعين إلى إحراق الإحياء- إلى الطبيعة البدوية للمرابطين ⁽⁶⁾ ؛ هذه الطبيعة التي انتقدها بعض النخب المغربية و حتى المتأخرين من المؤرخين ⁽⁷⁾ ، و هو يوجه سهام نقد للمنكر على كتاب الإحياء و لعلّه الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد الفهري الطرطوشي) (ت 520هـ / 1126م) ، و نذكر هنا أنّ بعض بني فهر كانوا كتاباً لدى المرابطين ⁽⁸⁾ ، فيبدو ان الصّراع الذي عرفه المغرب بين القبائل المختلفة كان يلقي بظلاله في هذه المسألة كما حدث ذلك في غيرها من الصراعات المذهبية التي حدثت في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) بين الفاطميين و الأمويين ، و رغم ذلك فنحن لا نملك ترجمة وافية لأبي زكريا او تأليفاً آخر يبرز فيه بوضوح مواقفه المذهبية هذه وقد يكون لاكتشاف بعضها أبعاد جديدة في هذا الباب.
-مواضيع الفتوى و نسبة المخطوط للزناتي:

الفتوى تتناول الردّ على المنكرين لكتاب الإحياء و التعليق على الشبهات الواردة فيها و يبدو كما ذكرنا أنّها ردت على الطرطوشي أو الدّاعين إلى حرّقه ؛ و قد تناول فيها مواضيع متعددة يمكن حصرها فيما يلي:
-المواضيع الكلامية : المقصود بها الجهة ⁽⁹⁾ و القدم ⁽¹⁰⁾ و الجسمية ⁽¹¹⁾ ، حيث نافع عن عقيدة الأشاعرة تصريحاً .
-مصطلحات الصوفية و مفرداتها: و هي الأكثر وروداً في هذه الفتوى كالولاية و علاقتها بالنبوة و الحبّ الإلهي و النور الربّاني و القربى و الرّد على شبهة قول الغزالي بالحلول و معرفة جنّيات الغيب و غيرها، و الفتوى ملّنى بها بحيث يصعب حصرها لكون المؤلف يتحدث عنها ثمّ يعود إليها في أطراف أخرى من الفتوى .
-المسائل الفقهية : و تتعلق بمسائل العبادة في مقدّم حديثه في الفتوى ⁽¹²⁾ ،
فالفتوى يبدو أنّها جاءت في جّو مشحون بعد عملية الحرق التي كانت بالمغرب على أيدي المرابطين سنة 503هـ / 1109م ⁽¹³⁾ .

و من جهة أخرى حملت النسخة الأندلسية (نسخة الإسكوريال) في ديباجتها العنوان: "كتاب انتصار الإمام الزناتي لأبي حامد لما في الإحياء من كلام سليم"، و لم ينقل مترجمو أبي زكريا تأليفا له سوى ما ذكره منصور بن سليم من أنه "صنّف تعليقا في الخلاف" بعد عودته من بغداد و استقراره بالإسكندرية بمدرسة ابن حديد و قد يكون هذا بعد سنة 495 هـ/1102م فقد دخل الحافظ السلفي بغداد و له أقلّ من عشرين سنة كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء⁽¹⁴⁾ ، يذكر السلفي أنه التقى بالزناتي ببغداد عند شيخهما الكيا الهزاسي⁽¹⁵⁾ ، هذا ما يجعل الباحث يرجّح أنّ الفتوى صدرت بعد عملية الحرق بقليل أي بعدة سنة 503 هـ/1109م و كان يحكم مصر في هذه الفترة حكّام فاطميون ضعاف تميّزت فترتهم بالإضطراب و تولى الأمر وزراء اتّسع نفوذهم في البلاط الحاكم و العالم الإسلامي يعيش مقدّمات الحروب الصليبية وإرهاصاتهما فالوضع كان جدّ مضطرب مشرقا ، و مغربا بحملات ممكّلة قشتالة على مدن الأندلس⁽¹⁵⁾.

الخلاصة :

و يمكن القول من باب التلخيص ان الفتوى أو التعليق كما وُصف تقدّم صورة الصراع بمختلف أوجهه في العالم الإسلامي بين مختلف مكوناته الإثنية والمذهبية وتعطي صورة تراجع العنصر العربي في الثقافة الإسلامية عموما و حتى الناحية الإجتماعية وتولّي العجم شؤونها ، فأغلب المتصوفة الذي أخذوا ينتصرون لهذا المذهب في التدين كانوا من الأعاجم⁽¹⁶⁾ ومثّل الفقهاء بقايا الفترة العباسية في المشرق و الأموية الأندلسية في المغرب ؛ و تراجع دور العرب الإجتماعي فضلا عن السياسي حتى أضحي بعض الأشراف يمتهنون وظائف دنيا⁽¹⁷⁾ ، و يبدو أنّ هذه الفئة الإجتماعية من الأعاجم بعد سيطرتها على الجوانب المذهبية والفقهية أخذت تطرح نظريات الولاية و الولي و علاقاتها بالنبوة في إطار فلسفي انتقده المقلدون أو المحافظون الذين غلبت عليهم الفئة العربية، و يبقى هذه الاستنتاج من خلال هذا المخطوط يحتاج إلى مزيد من البحث والتحري عبر قراء شاملة للجوانب الفلسفية و النفسية المحيطة بهذا التغيّر الكبير.

-العمل في المخطوط ووصفه :

نقدّم نسختين للفتوى التي سنقوم بإخراجها و هما:

-نسخة مكتبة الإسكوريال التي تحمل رقم Ms. árabe 1130 و هي ضمن مجموع يحتلّ الورقات 115 وجه إلى 188 ظهر ويحمل عنوان: "كتاب انتصار الإمام الزناتي لأبي حامد لما في الإحياء من كلام سليم"؛ و هي التي رمزنا لها بالرمز: س، يبلغ عدد أوراقها ستة (06) و مسطرتها 45 أبعادها 297 X 210 مم (بحسب خصائص التصوير المسلمة من طرف المكتبة)، بحبر أسود.

-نسخة الخزانة العامة بالرباط و التي تحمل رقم k251 و هي ضمن مجموع يحتلّ الورقات 154 ظهر إلى 169 ظهر، مسطرتها 27 أبعاده 301X 206 مم (بحسب خصائص التصوير المسلمة من طرف المكتبة) مكتوبة بحبر أسود و أحمر و هذا المجموع يوجد فيه تعليقات أخرى تحمل عنوان : الانتصار لأبي حامد الغزالي .

و كلا المخطوطين مكتوبان بخط مغربي واضح و مخطوطة الاسكوريال أميل للخط الأندلسي إلا أنّهما يتميزان بميزات

مختلفة؛ فالنسخة الاسكوريال تتميز بخلوها من التصحيف والتحريف إلا أنّها كثيرة الطمس بل والمحو أحيانا ممّا يجعلنا نرجح بعض الكلمات من باب سياق الكلام بوضعها بين قوسين () اللذان يرمزان كذلك إلى الكلمات أو الجمل خارج المتن المحقّق، و تمّ ترقيم الورقات على الحاشية اليسرى للمتن المحقّق بإضافة حرفين : الواو الدال على وجه الورقة و الطاء الدال على ظهرها، أمّا نسخة الرّباط فهي أكثر وضوحا لكنها مليئة التصحيف والتحريف ونتيجة المقارنة المتواصلة يمكن القول أن ناسخ المخطوطة المغربية قد نقلها عن مخطوطة الإسكوريال أو نسخها في الفترة الأندلسية ؛ و مع ذلك اعتمدت النسخة المغربية في الإخراج و تتابع الورقات و ذلك لأن تصوير بعض الورقات في نسخة الإسكوريال لم يكن واضحا بحيث يمكن إخرجه بطريقة أكثر وضوحا.

الورقة الأولى من النسخة ط

328

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
عَنْ تَقْدِيمِ

كَتَبَ بِفِعْلَةٍ تَلْمِذَانِ مِنْ حَضْرَتِهِ (المراد فيه) الامام ابو بكر باي، يجيب الفاعل فاعله سرور الشري
اليعقوبي المتكلم فيهم بلانستدرية متميزوا لهم من من كلفه الوقفا، باطرافه عنده
ما يقرب العبداء الشاد، ويقدم الله لطاعته وعصمهم من معصيته في كتابه الفقيه (امام ابن ابي عمير) المهم في باهيا
علوم الدين على النسخ به علم ورواؤه على من طبعه اهل السنة وغيره في كتابه ونزاعه في هذا الكتاب في بعض بلاد المغرب وغيره من
العلم في بلاد المغرب وروى بالمرارة لما كلفه في كتابه ونزاعه في هذا الكتاب في بعض بلاد المغرب وغيره من
بعض بلاد في بعض بلاد من جواب الفقيه لم يسم بالمرارة ورواؤه في بعض بلاد المغرب وغيره من
لتا جميعه لك ما هو في اذا انتم اعرف بالمرارة وكتابته في كتابه عن اهل ان شاء الله تعالى

جو ابي الفقيه المذكور لهم

وفيت علمه الكرم وبقوله الله لسالك الرشد، ورواؤه في مباحي الفقه والعباد، وكان وزجه عليه في زمان منضابق
عن تحقيق الفقه الطالبا كما نقول لك وفرادي افلاح المراد، ويجمع خصوصا لا يتسع معه الزمان للتصديق، وروي
مكان النزول في بلاد ابيض الما يلي، جافتنا في فضاء، هو الرجل يجمع في التخييل **والمراد في هذا** ان الشيخ
العلماء زير الدين بن شريف (امامية حجة الاسلام) ابا عامر محمد بن محمد بن عمر بن عامر الفقيه الفقيه في روجه، وتوزع
هو الامام المعرف والحق المعظم في العلوم الشرعية، والقضايا الرضية، ورواؤه في كتابه كالتفصيل ابوابها
واختلاف اهلها، من رويها واصولها، معقولها ومنقولها، وغاية ما نال في فهمه في استنفاصه انه اكثر من الاحاديث
التحليل الاصلها، وعزاه بصير من عاريا باعريف حتى يوجه له، وانما سر من اراد ان يتشرف باستنفاصه، ويجمع بينه وبين
لوضعه ويوضح العامة انه يساويه ويخيل في فروع المتوفرة لانه يراه **والله يعلم** ان هذا الفقيه يحتاج الى امتياز
الفقيه الذي تعلق لا يترك الامام ابو عامر وان الزير والبنان من عاريا في اعلاه ينافح عن ربح عاريا، كلامهم: فكيف يدان
المعجزة من اهلهم، والتعجب ان الفقيه والحديث فيقال بالقبول ومن اراد رايه له به بااله فليفتحه من اهلها وهذا
العلم ولا كثر ذلك لان ابواب الرعاوي المحفوظ متنوعة، وسياح المحتسب عن ريفها من ما نالها من روضة
والامام كما قيل: لغرضه ثلث حتى يرضى من عاريا كلفها وضم استنفاصها كل معارض، والبراز انه روي الفقه
في المتن لا يترك في معاينتها ولا يتنوع عاريا عن استنفاصه اللهايب من مباحيها، ومن تحسب لواقع كلماته
في الفقيهات وامثاله التي العادة الفقيه في الاعمال التوجيهية باعتمدهم علم يعرفون في الفقه، وانه يعرف في روي
قياضه واختص بحسن تبيين في التاليف لم يسبقوا فيه الا شيخه كابر فوران، وكما يرد عن الفقيه يترديه ونصب
عينيه حتى يلقى منه ومع امانتها، مواضعها، وهو كما قيل: لم يكن يفتي في كل معكفة يفتيها منه على سبيل
النسخ، كذا في مشكلات الفقه في مواضعها، ورواؤه في كتابه **فقد** انه روي الله عنه في اوله واهل زمانه

كتاب انتصار الإمام الزناتي لأبي حامد لما في الإحياء من كلام سليم

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا و مولانا محمد و على آله وصحبه وسلّم تسليما
كتب فقهاء تلمسان من حضرتهم إلى الفقيه الإمام أبي زكريا يحيى القلعي قلعة توالي⁽¹⁸⁾ إلى اليخفشي⁽¹⁹⁾ المتكلم
المقيم بالإسكندرية سنين وإلى من بها من متكلمي الفقهاء بما هذا نسخته :

ما يقول الفقهاء السادة و فقههم الله لطاعته و عصمهم من معصيته في كتاب الفقيه أبي حامد الغزالي المسمى
بإحياء علوم الدين هل النظر فيه جائز و هل وضعه على مذهب أهل السنة وغير مخالف لفقهاء الأمة الذين تقدّموه ، فقد
طعن فيه في بلاد المغرب ورمي بالزندقة لما ظهر لهم في كتابه ، وقد أحرقت هذا الكتاب في بعض بلاد المغرب ونحن
متوقّفون عن ذلك في بعضها لما نرجوا من جواب الفقهاء لمعرفةهم بالرجل و علومه و معاني ألفاظه وما كان عليه فيبتون
لنا جميع ذلك مأجورين إذ أنتم أعرف الناس بالرجل وكتابته ما نرجوا إن شاء الله تعالى
جواب الفقيه المذكور

و قفت على سؤالكم و ففكم الله لمسالك الرشاد ؛ ووقاكم مباحي الغي و الفساد؛ و كان وقوفي عليه في زمان
متضايق عن تحقيق أقصى⁽²⁰⁾ المطالب لاتفاق ذلك و قد أرف إقلاع المراكب ، و هجم هجوما لا يتسع معه الزمان
للتضعيف ؛ و ترجى مظان الزلل بالإيضاح للتأليف ، فاقنعنا في قضاء حقّ الرجل بمجرد التعريف ، و الذي ينبغي أن
يعتقد أنّ الشيخ الإمام زين الدين شرف الأئمة حجة الإسلام أبا حامد محمد بن محمد بن محمد بن حامد الغزالي قدس
الله روحه ، و نور ضريحه هو الإمام المقدم و الحبر المعظم في العلوم الشرعية ، و القضايا الدينية ، و قد استوثق منها
على تفنن أبوابها ، و اختلاف أضرابها ؛ من فروعها إلى أصولها ، معقولها و منقولها ، و غاية ما نال بعضهم في استنقاصه
أنه أكثر من الأحاديث التي لا أصل لها ، وهذا لم يصدر من عارف حتى يؤبه لهم؛ وإنّما صدر من ممن أراد أن
يستشرف باستنقاصه ، و يتحمّل بالتعرض لعرضه⁽²¹⁾ و يوهم العامة أنه يساويه و يخيل في نفوس المتفكّهة أنه يدانيه ، و
الله يعلم أن هذا القائل يحتاج إلى استيناف القراءة على تلاميذ الإمام أبي حامد ، و أنّ الذين رأيناهم من حدّاق أصحابه
يناقص عن فهم مبادئ كلامهم ، فكيف بالانتهاء إلى غاية مرامهم ، و العجب ان المعروف بالحديث ينلقاه بالقبول و من
لا دراية له به ياباه فليت شعري من أين جاء هذا العكس، و لكن كذلك لأن أبواب الدعاوي للحقائق مفتوحة ، و سيات
المحتسب عن متعاطيها في زماننا مطروحة ، و الأمر كما قيل :

لقد هزلت حتّى بدت منها كلاها و حتى استامها كلّ مفلس

و الذي أراه أنّه رضي الله عنه في المتون لا يدرك شأوه في معانيها و لا يشق غباره عند استنارة اللطائف من
مبانيها، و من تحسس لمواقع كلماته في الفقهيات وإشاراته إلى المعاني الغريبة في الألفاظ الوجيزة بأحسن و من علم بعد
غوره في الفقه ، و أنّه يغرف من بحر فياض ، واختصّ بحسن ترتيب في التأليف لم سبق إليه شيء إلا بن فوران⁽²²⁾
وذلك يدلّ على أنّ الفقه بين يديه و نصب عينيه حتى تأتي منه وضع الأشياء مواضعها ، و هو كما قيل (مدح أبو إسحاق

إبراهيم بن عثمان الغزي الكيا الهراسي) :

ألم يكن بهمة في كل معركة يغشاه منها على فرسانها النظر
أتما مشكلات الفقه جباه داهم لها من لفظه غرر

ثم إنه رضي الله عنه قد فاق أهل زمانه بالبحث التام ، و التفتيش العام ، عن علوم المعاملات و ما فيها من الآفات و استدرك فيها ما أهمله أمثال أوائل هذه الأمة ؛ و جلّ من ذلك ما أشبههم ⁽²³⁾ حتى انجلت به الغمة ، فرضي الله عن واحدٍ أحيا ما أفضى الزمان إلى أمانته ، و حقق علما سعى إبليس غاية السعي في افاتته، وعلى الجملة لا يدرك لطيف معانيه؛ ولا يقف على حقيقة مغازيه ؛ أحد أخذ التوفيق بعاضده إلا وقد قضى بأنّ هذا الرجل موفقٌ توفيق إلهي، ومؤيدٌ بتأييد رباني، والإطناب في وصف غزارة علومه إطناب في الواضحات ، و ليس يصحّ في الإبهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل ، ولكن هذا الرجل أراد الله أن يجزل ثوابه ، ويخفف في عرصات القيامة حسابه ؛ بسبب جهلة يتمضمضون بأعراضه وذلك اليوم من أرفق أغراضه والله يطالب من يبغى تشويش الخلائق ، ويصدّ بكثرة تحامله عن طريق الحقائق؛ وما رأيت الذي تولى كبره؛ و تقلّد بسوء تدبير وزره ؛ إلا كذبا محضا ، أو شئت يعده نقطاً، وكان مذهبه أنه لا يرى للمجازفة وزنا ، ولا يعدها في الشرع شيئا ، واستحلّ في النقل عنه أنّه زهد في قراءة كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم و التفقه حلالها و حرامها ولا حيلة فيمن يكابر في العلوم الضرورية و يدافع في المضادات ،وقد نصّ الرجل في كتاب العلم على ما يشاغل به المرء من علوم الشرع فبصر على مقدارٍ تقع به الكفاية في الحديث مثل مسلم و البخاري ؛ و خصّ على التفقه فيهما وعلى سائر ما نصّ عليه في ذلك الكتاب وأتى يصحّ ذلك عنه و قد صار محطاً لمطايبا القاصرين ؛ومنهالا عذبا لكافة الواردين في أصول الشريعة وفروعها ؛ مذهبها وخلافها إلى ان توفاه الله ، ولما توفي شيخنا شمس الإسلام قدّ الله روحه رحل جماعة من الفقهاء إلى الإمام أبي حامد قصدا لاستتمام مسائل الخلاف ؛ لعلمهم بأنهم يوفيهما حقها على الانصاف ، و انتهت إلينا مكاتبتهم يستنهضون من أراد التفقه في الفروع مذهبها وخلافها ؛ وهذا مقطوعٌ به عندنا فكيف يُتوهم نهيه عنها وهو يقرّ بها و يصدّ عنها غاية الصدّ وهو يبيدها ⁽²⁴⁾ ، بل حظرها عمن يريد بها المكابرة ، ويبغى بتحصيلها المفاخرة ، واستمالة وجوه الناس واتخاذها متجرا على قياس أكثر أهل الزمان إلا من عصمه الله ، ومن جملة مجازفاته عليه قوله تحريم الكسب ، و كتابه يشهد بالتحريض عليه من حلّه، و ردّ على القائلين بسقوطه لتعذر الحلال في عصرنا، ونقص ⁽²⁵⁾ عن عهدتهم إشكالاتهم؛ و أوضح فساد ما اعتمدوا عليه من خيالاتهم و قوله مذهب الحلول مرة مع اعترافه بأن النفس محدثة؛ ومن اقتنع في تهجين كلام غيره على امثال هذه المجازفات لم يعزه ما يقول ، و لا يتعدّر عليه ما به يصول ، و المتخلّق لا يمكن الاحتراز منه و ليس عمن يستحيل الكذب و يتحمّل به حيلة ، و من جملة ما نقم عليه أمره لطائفة من المريدين بأن يدخلوا أنفسهم ⁽²⁶⁾ تحت ثيابهم ولم يدر المسكين أن ذلك عون لهم على الفكرة في ملكوت الأرض و السموات و أفعّ لتشويش الخاطر بانقطاع سلطان المرئيات،، وتوهم من قوله أن الإنسان إذا داوم على ذلك سمع نداء الحق أن أراد النداء المحسوس و ما علم أن ذلك كناية عن توارد ألطاف الله عزّ و جلّ على قلب وليّه فتفتح أقاله و أقام ذلك مقام النداء في التعريف بمباغيه إذ المطلوب من النداء

تنبيه المنادى لتعرف المقصود أوفى من الإشراف على عجائب المخلوقات بعد القيام بالوظائف المفروضات و إذا احتمل ان يكون هذا مقصوده فمن أين يؤدي إلى مناقضته الشرع حتى يقع به التضليل ولا يشك أن للخلوة مع إدمان الفكرة تأثيرا عظيما بمجرد العادة في تنوير القلب ولا ينكر ذلك محصلا وقل من تراه يحاول العزلة عن الناس ابتغاء التقرب إلى الله عز وجل بذلك إلا رأيته يتابع حكمة على لسانه و يُترجم عن باطنه بحكم يتقاصر عنها كثير ممن يتعاطاها من الدفاتر و ما ذاك إلا نور يقذفه الله في قلبه و هو الذي أراد الإمام أبو حامد رضي الله عنه بالمكاشفة و إليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ سِرٌّ وَلَا سِرٌّ مِنَ اللَّهِ يُكْرَهُ عَلَىٰ مَنْ عَدَىٰ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذُو الْعَرْشِ ۗ﴾ (العنكبوت) فالهداية التي ربطها بالمجاهدة عبارة عن تعرف انجاء الصواب على اختلاف المسالك و الابراء فيما يخص الانسان من مصالحه و الأضراب، فيما يخص الانسان من مصالحه، و قد نصّ الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك اذ قال : " اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ بِنُورِ اللَّهِ " (27) وهذا نص لا يحتمل التأويل؛ ولأجله قال مالك رضي الله عنه : "ليس العلم بكثرة الروايات إنما العلم نور يقذفه الله في القلوب" (28) ولا مزيد في ذلك على ما وقع للصدوق رضي الله عنه في مرضه الذي توفي فيه اذ قال "ألقي في روعي أنّ ذات بطن بنت خارجة جارية" (29) وكان كما قال رضي الله عنه ، و دليل جوازها من حيث المعقول أنها آيلة عند حد التأمل إلى الإنباء عن حكم مودعة في قلب الولي، و الربّ تعالى قادر على إيداع من شاء من الحكم في قلوب أوليائه و اذا لم تتصف قدرته بالقصور، و لا نشأت الاستحالة من ؛ والمحلّ قابل و الملك حقا يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد و لم يبقى للاستحالة وجه فتعسّن لمن يقضي بتعجيزي الربّ خن ايجاد ما شاء من المخترعات ، أو يقضي بالحجر عليه في انشاء ضروب المحدثات تعالى وتقدس اسمه، " ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ سِرٌّ وَلَا سِرٌّ مِنَ اللَّهِ يُكْرَهُ عَلَىٰ مَنْ عَدَىٰ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذُو الْعَرْشِ ۗ﴾ (العنكبوت) وقد باء من عجزه و أي بُعد في أن يكون الله تعالى يخصص من يشاء من عبادته بالهداية الى السراط المستقيم ويجري تصاريه أحواله على محض الحق الصّميم ، و الملائكة وغيرهم بالإضافة الى الراحة السرمديّة على وتيرة واحدة و الكلّ من خلقه ولا معقّب لحكمه في تفضّل من يشاء بما شاء و إذا جاز تخصيص من شاء بإضافة المعارف على من شاء من الملائكة الاعلى فلم يستنكر مثله فالملائكة الأدنى وهل خصّص آدم عليه السلام الملائكة في علم الاسماء إلا هو؛ فلم يستبعد تعلم آدم من غير شفاعة سابقة وعناية سابقة فكيف يستبعده من نبيه و الكل عبيد للملك واحد ، فإن قيل ذلك زمان الزمان خرق العوائد قلنا غرضنا الجواز العقليّ و قد حصل و لا يندفع باستمرار العادة على بعض الوجوه ثم نقول لهذا الذي يدعي العادة في زماننا و أن الله لا يعرف من يعرفه ابتداء من غير المعانة تعليم تدعي العادة في حق من أفي حق الاولياء ام في حق غير الأولياء؟ ، فإن قال في حق الأولياء قلنا فلست منهم حتى تدعي علينا ان ذلك مع الله عادة وما يشعر أنّ عادته مع الأولياء عمارة قلوبهم بالحكم القريبة التي لا تهدي إليها و إن قال ادعي عادة معا غير الأولياء قلنا صدقت فإننا لا ندعي تنوير القلب لأمثالك و إنّما ذلك لمن اصطفاه الله و طهره قريبا من تطهير الملائكة فإذا فعل ذلك وُكّل بقلبه ملك يشير عليه بالصواب و يزينه في نفسه ، و هذا الملك قد اقدره الله على تصريف القلوب من غير وصفه في تصريف في القلوب؛ كما أقدر ملك الموت على قبض الأرواح و شدّة استخلاصها من الأشباح مع تباعد الديار و تنازع الأمصار ، ولا يتعوق عن قبض روح بأقصى المغارب باستعصاء روح اخرى في اقصى المشارق فإذا لم يستبعد مثل هذا التصرف في الأرواح فكذلك القلوب يصرفها الملك و الشيطان ما اراد الله جلّة قدرته ، و يقذف فيها من الحكم ما أحب قذفه على مضاهاة قذف ابليس الشرور في قلب من استولى و استحوذ عليه فإن قيل اذا اثبتت المكاشفة على هذا

الوجه فقد جعلتم الولي مثل النبي قلنا هذا جهل بالولي و النبي معا فإن الولي هو الذي يلقي في قلبه ما يلقي أما الهاما وإما حديث من الملك من غير سماعه من خارج بنطق طرق مسامع ، والنبي هو الذي يُرسل إليه الملك و يشافهه بالتبليغ عن رب العالمين و يطر الى سماع ذلك كما يطر الواحد منا الى سائر الأصوات التي يدركها فالتبليغ و الرسول لا يد لكل واحد منهما من سماع صوت الملك من خارج بنيته و لكن الرسول يصدى لخطاب التبليغ لغيره النبي يتصدى لسماع خطاب يخصه و الولي يتصدى لسماع الخطاب أصل فافتقر قل ، فإن قيل ان كان الولي يتلقى من الملك والنبي و الرسول كذلك أيضا فقد استووا ولا يفترون إلا من حيث الصورة وذلك ان تلقي هاذين من ظاهرهم ا و تلقي هذا من باطنه و النظر الى حقيقة التلقي من الغير هو المقصود و ليس فيه اختلاف قلنا بالنبي و الولي يختلفان في المقصود ؛ لأن الطريق اذى اختلفت اختلف المتلقى عنها وتفاوت ذلك تفاوت ما بين الطريقين ما بين الطريقين و بين المسلكين بين العلوم النظرية و بين العلوم الضرورية على القول باختلافها ، وذلك العلوم النظرية يقارنها ابدا نوع شك في التفصيل ينكشف بالمشاهدة وعن هذا قيل ان الانسان تحصل له حالة عند رؤية الحق وراء ما ينال من اللذة لم تحصها ل له من الدنيا و الانسان يجد في النفس تبرما بحكم مقارناته للإشكالات و ان كان لا يحطها عن درجة كمالها من القطع الى الظن و طمأنينة النفس عند حصول المحسوسات أروح لا تنفعا الخيالات و اندفاع نوازع الظنون و قبول التشكيك في حسن النظريات، و بذلك تتحقق المحنة فيها عند من يرى أن التكليف معلل بالثواب؛ فإذا تفاوتوا هذا التفاوت لم يسع تقدير تماثلهما لا بل يجوز أن يكون التفاوت الحاصل بين الولي والنبي مثل التفاوت المعقول بين العلوم الضرورية والظنون ، وسبب التفاوت الذي يجده الولي أن التزيين تارة يكون من هوى النفس وتارة يكون مكيدة من إبليس في تزيين مباح لندرجه تدريجا خفيا إلى (مهاوات) لها عاقبة ذميمة ، وتارة يكون من الملك و يحتاج إلى التوقف في كل واقع وقع له ريشما يعرضه على ما تقدّر عنده ، والنبي والرسول⁽³⁰⁾ لا يحتاج أحدهما إلى استئناف النظر في صدق ما يخبر به الملك لعلمهما أول مرة بصدقه ، إما بالضرورة و إما بالدليل على ما قدّر في معرفة الرسول بصدق جبريل عليه السلام^{صلى الله عليه وسلم} خرج هذا الذي ذكرناه خروجاً ظاهراً إما ما (يهتدون) به عن قولهم عن هذا الرجل أنه يقول أن النبوة مكتسبة فإننا نقول أن الولاية ليست بمكتسبة فضلا عن درجة النبوة فإن ذلك إذا عاد إلى حديث الملك إما من باطنه فيكون مكاشفة وإما من خارجه فيكون نبوة أو رسالة أو أي الأمرين قدّر بخطاب الغير لا يُعقل كونه مكتسبا بمكتسب ، فمن قال ذلك عن هذا الرجل فهو يهرف بما لا يعرف ، ويخبط خبط عشواء في ظلم مدلهمة ، وإنما غاية كسب المكتسب في هذا الباب أن يطهر قلبه من الخبائث بتركها فإذا هيا المحلّ بقبول انفعالات وتأثيرات أجر الله عادته مع أولياءه بذلك قبل حينئذ القلب حديث الملك فإن فعل هذا الذي ذكرتموه من المكاشفة آيل إلى إنعام من الله تعالى أو تزيين من الملك وذلك لا ننكره وإنما ننكر⁽³¹⁾ ما دلّ عليه ظاهر كلام الرجل من قوله أن الإنسان ينتهي في تصفية قلبه وتطهيره إلى حدّ تتجلى له حقائق الأشياء ويدرك ذلك من غير حديث الملك كما يدرك الرائي المرئيات ، فهل يجوز هذا الذي صار إليه أم لا قلنا هذا أيضا جائز عقلا فإن المفهوم من قول القائل هل يجوز كذا في هل يقدر الرب على كذا ونحن نقول أن الرب تعالى موصوف بالاقتدار على أن يخلق للولي إدراكا به سائر الموجودات فإنّ علّة جواز الإدراك الوجود عندنا ، فهل موجود يجوز إدراكه ؟ والكتابة التي في اللوح المحفوظ موجودة فيجوز إدراكها بحكم الضرورة ففي أي القسمين يناع الخصم أفي قولنا أن كل موجود يجوز إدراكه أم في قولنا أن كتاب اللوح موجودة فإن نازع في القسم الأول فهو منكر برؤية الرب من حيث لا يشعر و لا ينكر هذا القسم إلا من هذه المسألة وقد زين ذلك في قلوبهم بواسطة تدليس نشأ

156ظ

156 و

من مذاهب الاعتزال في انكار رؤية ذي الجلال وبنوا على ذلك أنّ من جملة الموانع من الإدراك البعد المفرط و كتابة اللوح المحفوظ بعيدة بعدا مفرطا فلا تدرك ، وضحّة هذه المسألة أو فسادها إنّما يعلم من غمرة الكلام و على الجملة إنّ جرّ مذهبهم إلى مذاهب الاعتزال وذلك منهم غاية الفساد والاختلال مما حلّ بساحتهم ، و إن نازع في القسم الثاني أنّ في اللوح المحفوظ كتابة ؛ فاستدراك ذلك بأي من الكتاب مثل قوله عزّ و جلّ :

﴿لَوْ كَانَ فِي السَّمَاءِ لُوحٌ مِّمَّا تُدْعَوْنَ بِهِ سَمَاءًا لَافْتَدَى بِهَا كَذِبًا لَعَبْرًا ۗ لَئِنْ أُنزِلَتْ عَلَيْهَا آيَاتٌ مِنَ رَبِّكَ لَقَدَافَتُوا ۚ﴾ (الرعد) وليس ذلك إلى اللوح

المحفوظ أو في معناه وبه يتحقق مقصودنا بالكل وسمّاه أم الكتاب أنّه منه يستمد جبريل على ما قد قيل فصار لهذه الكتب المنزلة أمّا ⁽³²⁾ ، وهو المراد لقوله تعالى :

﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَالْمُتَّكِنِ بِالسُّرْمَةِ الْمَكَيَّةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ الْبَيْتِ الْمُنْتَهَى ۚ إِنَّكَ فِي نَبْوٍ مَبِينٍ ۗ﴾ (الأنعام 38) ولا نرى تنزيلها على تعميم ⁽³³⁾

القياس و طرق الإستنباط وقد أخبرنا أنّ كتابه في صحف مرفوعة مطهّرة بأيدي سفرة كرام برة وهو المعنى بقوله تعالى "في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون" هكذا نقل عن مالك و أجرى الآية على الخبر لا على التّهيّ، ولا يمكن إجراءها على الخبر مع القول بأنّ المقصود بها ما بين أيدينا و نزل الكلّ على ما وقع به الشفاء من قوله : بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ولا نرى الإطناب في هذا الوجه إذ لا نرى مخالفا فيه فإذا ثبت أنّ في اللوح المحفوظ كتبه

موجودة ثبت أنّ كلّ موجود يجوز إدراكه انتظم مقصودنا انتظاما بيّنا ، فإن قيل فهل حصل هذا الجائز قلنا الكلام على الحصول ما تصدّينا له (و إنّما ألحق له فيه على الولي وما هو إلا بمنزلة الكرامات فإذا سلنا عن جواز ما أجبنا بأنّها

جائزة وأنّه تصلح أن تميز الولي من المشرق إلى المغرب في أوجز ما يكون ⁽³⁴⁾ و إذا سلنا عن وقوعه لأحد الناس قلنا ذلك لا يحدث به إلا من وقع له كذلك ها هنا في محلّ النزاع لا يخبر عن المكاشفة وقوعاً إلاّ المكاشف والحوالة في

ذلك عليه ، فإذا ثبت جوازها فكلّ جائز عقلاً يمتنع وقوعه إلا بقاطعٍ سمعيٍّ أو بعادة مطّردة وليس معهم عادة توجب القطع بانتسائه لأنّ أمر الولي موضوع على الكتمان والتستر ، وأيضاً فإنّ ما يُتلقّى من العادة يستوي فيه أرباب العوائد

ونحن و إياهم في العادة على سواء ولا ندرك منها إلا ما يدركون فهم في دعواهم العلم مكابرون ؛ فإن قيل نحن ما تلقينا استحالتها من عادة مطّردة وإنّما نتلقى ذلك من آثار الشّرع فإنّ لو جوزنا وقوعها أفضى ذلك إلى أن يكون الولي

أفضل من الرّسول من حيث أنّ الرّسول يستمدّ من جبريل عليه السّلام مستغن عن الاستمداد من غيره والمفتقد إلى غيره دون المستغني عن سواه ، قلنا الرّسول في حضوض قوّاه لا يمارى وقد انفرّد بمحمود الشّيم و هيئات للوليّ أن يحوم حول منازل الرّسالة تلك درجة ما يوسر عن لحوقها بالتهذيب وحسن الحالة فإنّها بلدة لا يسافر إليها ببضاعة الطّاعة ولا

يتوصّل إليها بحركة أو سكون القناعة وأنّ للوليّ بقوّة مُستنهض لاستصلاح من بعُد ودنا: ممدود بمراكز التّصر من قاب قوسين أو أدنى ولو تلاً على قلب ⁽³⁵⁾ الوليّ بارق من تلك الأنوار التي انطوت عليها أضلاع الرّسول لتدكك جبل قلبه بحيث لا يرجى له الطّلوغ بعد الأفول وما استقلّ بذلك إلا بعد شقّ القلوب ونزع ما فيها وحشوها بأنوار الإيمان والحكمة

لتلافها ، فتأمل يا غافل كيف يا غافل ⁽³⁶⁾ كيف شقّ قلبه وأخذ ما فيه فصار سبب هلاك الإنسان عادةً هو سبب بقاءه حتى استسعد بطاعته فهل ترى هذا على قياس القوى الإنسانية ومقتضى الفطرة البشرية كلاً إنهم عن مشاهدة جماله

لمحجوبون و بأراجيف أحلامهم مطالبون : خرّ موسى صاعقاً لرائحة آية استقلت بها الجبال (وما شاهد أنوارها فيا

عجبا لصبر قلب المصطفى عليه السّلام شاهد أنوارها : ﴿لَوْ كَانَ فِي السَّمَاءِ لُوحٌ مِّمَّا تُدْعَوْنَ بِهِ سَمَاءًا لَافْتَدَى بِهَا كَذِبًا لَعَبْرًا ۗ لَئِنْ أُنزِلَتْ عَلَيْهَا آيَاتٌ مِنَ رَبِّكَ لَقَدَافَتُوا ۚ﴾ (الرعد) وليس ذلك إلى اللوح المحفوظ أو في معناه وبه يتحقق مقصودنا بالكل وسمّاه أم الكتاب أنّه منه يستمد جبريل على ما قد قيل فصار لهذه الكتب المنزلة أمّا ⁽³²⁾ ، وهو المراد لقوله تعالى :

⁽³²⁾ ﴿لَوْ كَانَ فِي السَّمَاءِ لُوحٌ مِّمَّا تُدْعَوْنَ بِهِ سَمَاءًا لَافْتَدَى بِهَا كَذِبًا لَعَبْرًا ۗ لَئِنْ أُنزِلَتْ عَلَيْهَا آيَاتٌ مِنَ رَبِّكَ لَقَدَافَتُوا ۚ﴾ (الرعد) وليس ذلك إلى اللوح المحفوظ أو في معناه وبه يتحقق مقصودنا بالكل وسمّاه أم الكتاب أنّه منه يستمد جبريل على ما قد قيل فصار لهذه الكتب المنزلة أمّا ⁽³²⁾ ، وهو المراد لقوله تعالى :

لحم مع ضعفها ومائها ولا تقل ما قيل إنَّ الجبل قد قامت به الحياة فإن ذلك يخرجها عن كونه جبلا بملازمة الجمادية إياه وبها قوامه ويبطل موضع التعجب و الاستفادة وتصير الآية في خلق الحياة فيه لا في الذكدة وذلك خلاف مقصود الآية ومن لم تتسع حوصلته لقبول قلب المصطفى لما هو أوفى من قوى الجبل فليخفف على نفسه ويهون فإن الذي جهله

أكثر مما علمه وليتدبر بعين الاعتبار على معاقل الاستظهار: مفهوم قوله

"(الحشر 21) وكيف استنزله على علوانه بلطف لقوله تعالى

المفكرين ما دمت مقيدا بأقوال القاصرين وإن لم تستنشق من مطاوي هذه الآيات الإشارة إلى أنوار عجائب الملكوت

فإن القوى الإنسانية لا تستقل بذلك إن لم يكن هنالك من يد عناية ، فدونك و مشاركة نصوص الأخبار الواردة بأن

صبوحات وجهه لو أشرفت على الأرض أحرقت ما بين المشرق و المغرب، وإياك أن يستقر في ذهرك أن النور صفة

قائمة بذاته فتكون مجسما وذلك محض الكفر و عبادة الوثن ولكن افهم من ذلك التعبير عن آيات هائلة لا يعقلها إلا

العالمون وهذا على التحقيق منهل لا يلد إلا الإلهيون ، فهذه الأنوار التي لا تطيقها الجمادات قد استقل بها الرسول مرة

بعد أخرى ومتى يتأتى من الولي قطع قلبه مع تقدير بقاءه وقد فعل ذلك بالرسول عليه وآله وسلم قال : " يا عائشة إن عيني

تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي " (البخاري 1147 ومسلم 125) ومتى يترقى الولي إلى حد تنام عيناه ولا ينم قلبه وهل تقدر في

معقولك كيف ينم الإنسان وقلبه على الحقيقة لا آفة فيه يقظان: غالب ظن أن آذان قلبك لا تحسن سماعه لو وُصف

لك ولكن نفهمه على التقريب: يُتلقى من حالة منامك واستشباتك لما يجرى و أنت نائم و انتباهك من نومك و هو على

بالك مع ملاقة النوم والعلوم والجنث مستغرقة النوم والقلب في تلك النظرية يقظان إما بعضه وإما كله ، وقلبه ص في

عموم الأحوال لا يختلف (عن) ذلك لتعلم أن درجة الرسول ص ليست من نمط درجة الولي في شيء ولا يتصرف في

ذلك بالذهن الكليل و لا يتلقى من الفهم العليل ، فالرأي أن تُنجز عن الخوض في هذه العرصة الحرجة وتكون من

القاعدين فإن ذلك أسلم لك ولجماهير الموحدين والبحر الخضم إذا تلاطم بأمواجه وعارضه الملاح بانعكاس رأيه و

اعوجاجه فهو جدير بفرقه بعد الامتلاء من أجابه ، ثم نقول هذا السؤال ممن أمن مطالع كلام المعتزلة لأن منشأ اعتقاد

صاحبه أن الفضل والمزيد معلل: بالعلم بنفسه وذاته وليس الفضل عندنا متلقى من العلم قلة وكثرة ؛ وإنما الفاضل من

فضله الله وتفضيله إياه معلل بشيء بناء على مذهبا في أن أفعالنا تُعلل وإلا لزم أن يكون إبليس أفضل من علماء الدين

، فإنه يشاركهم في علم الشريعة حتى تأتي منه الدعاء إلى ما ليس بمشروع وصدّه عن ملازمة المشروع وزاد عليهم بعلوم

العلويات بعد المساهمة في السفليات ، ومع ذلك صار علمه سليب الأثر لا غنى المرة في تفضيله ، والعلم عائد على

صاحبه بالوبال إن لم تكن من الله عناية وافرة ؛ وألطف متضافرة فإن قيل فعلى ماذا تحملون قوله تعالى فلا يظهر على

غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول قلنا الغيب المراد في الآية محمول على قيام الساعة أو عذاب مخصوص حذروا منه ،

فإن قيل هذا تخصيص منكم لغيب دون غيب وغيبه اسم جنس يتناول الكلّ فما الذي حملكم على تخصيص اللفظ في

بعض مجاريه قلنا إنما صرنا إلى ذلك من مدلول سياق اللفظ في قوله قل ان أدري أقرب ما تواعدون أم يجعل له ربي

أمدًا فدلّ على أنّ الآية سيقت لبيان غيب موعود وتعرضت للإنباء عن مترقب معهود وملتصم في المآل معدود والذي تقدم ذكره ممّا يوعدون هو الذي عاد الضمير إليه في قوله فلا يظهر على غيبه أحدا وكثيرا ما كانوا يسألون عن الساعة أيان مُرساها حتى عرفهم إلى ربك منتهاها وتبرأ من ذلك عليه السلام إذ قال: "ما المسؤول بأعلم من السائل" وإذ قلنا إنّ الرسول لا يحيط بهذا النوع من الغيب فما الظنّ بالوليّ وقد استأثر بها تعالى وتقدّس اسمه ووصفها بأنّها

﴿...﴾ (الاعراف 187) فإن قيل إذا حملتم الآية على ما ذكرتم فقد استوى

(.....) بها إن شاء (.....) رسول بما معنى قوله ما المسؤول عنها بأعلم من السائل إلا من ارتضى من رسول مقيد بالمشيئة قطعاً والتقدير: فلا يطلع على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول فمن شاء أن يطلع عليه ؛ وما يدريهم أنه شاء

اطّلاع رسوله على ذلك والظاهر أنه ما فعل على ما دلّ عليه الخبر ثم نقول هذا استثناء منقطع تقديره لكن من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه و من خلفه رسداً و إلا فالإشكال منعكس من الآية عليهم فإذا ثبت أنّ الآية منزلة

على غيب معهود فنحن نقول بموجبها إذن فإننا لا نقول أنّ الوليّ أحاط بكلّ شيء علماً ، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء فإنّ ذلك وصف كمال ينفرد به ربّ العالمين فإذا ثبت أنّ الآية وردت على سبب مخصوص

من غيب معيّن جاز قصرها على سببها ؛ وليس ببعيد تقييد اللفظ بسببه الذي خرج عليه لأنّ العناية تشدّد به حتى لا يكاد يتحقّق للمتكلم مقصود سواه فانصراف الإرادة بالكليّة إليه فان قيل اللفظ وإن ورد لبيان غيب مخصوص فلا يقصر

عليه لأنّ الغيب اسم جنس وأسماء الأجناس من قبول العموم ؛ و الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص التّسبب كما لا يخف نظائره ، قلنا صدقتم في قولكم أنّ الغيب اسم جنس وأن أسماء الأجناس عموم من حيث المعنى لا من حيث

اللفظ ولكنّ العموم قد اختلف الناس في التّعين به ؛ فمنهم من لا يراه حجّة ولا يعتقده للأحكام محجّة فإذا صرنا إلى هذا المذهب سقط التعلّق بالآية جملة ، ثمّ الذين يقولون بالعموم وهو مذهب الفقهاء قد اختلفوا فيه إذا ورد على سبب

فمنهم من يرى قصره على مولوده ولا يتعدى بع ما عاداه وهذه الآية وردت على سبب وهو أن حكّم الغيب الذي يوعدون فيقصر اللفظ عليه ولهذا المذهب اتّجاه فإنّ منتحله يقول مورود اللفظ مقصود للمتكلم قطعاً وما عاداه مظنون

في تناول القصد إيّاه و من حق العموم أن يتناول جميع المسمّيات تناولاً معتدلاً متساوياً وقد تقاربت المسمّيات إذا ورد اللفظ على سبب فمنها مقطوع به ومنها مظنون فخرج عن أن يكون عامّاً في جميعها ببطلان تساوي المسمّيات بالإضافة

إليه لأنّ الاستدلال به من حيث وضع اللسان العربي وواضع اللسان العربي إذا وضع الصيغة في الأصل وجعلها تسترسل على جميع المسمّيات استرسالاً واحداً من غير أن يميّز البعض على البعض فتجعل الصيغة أقوى من الدلالة على بعضها

من بعض وإذا خرجت على سبب صارت أقوى في الدلالة على سببها ممّا عاداه فأخرجها ذلك عن الاستدلال من حيث وضع اللسان الذي لا تميّز فيه ، ولنا ندفع هذا الإشكال لأنّ البغية من تلويحة إبانة كلام من يرى قصر اللفظ العامّ

على مولوده حتى إذا صار إليه صار في الآية لم يعتف ، إذ لم يعد النجعة لموافقة من لا يفهم للعموم وزناً إلا إذا صدر من الشارع ابتداءً في محاولة تمهيد قطب من أقطاب الشّرع وعند ذلك يغلب على الظنّ استرسال اللفظ على جميع

المسمّيات إذ ليس البعض أولى من البعض وإن قلنا أنّه لا يقصر على سببه القائلين بالعموم روى أنّ وروده على سبب مؤكّدات التأويل وأنّ ذلك مما يوهي الاحتياج حتّى إذا عورض بعموم وردّ ابتداءً من غير سبب رجّح ما لا سبب

والاحتجاج به ضعيف ، و لسا نتجح بهذا الكلام فإنّ محطّه كتاب العموم من أصول افقه ؛ ثمّ نقول لو قلنا بالعموم و

قلنا لا يقصر على سبب ما ورد منه على سببه وسلّمنا أنّ ذلك لا يكون من مؤكّدات التأويلات وأجرينا الآية على عمومها في كلّ غيب لم يقع الاحتجاج بالآية أيضاً فإنّ العموم إمارة ظنيّة لا دلالة قطعيّة و عماد مسألتنا على القطع و اليقين لا على الظنّ والتّحقيق واستنارة القطع من مسلك الظنّ متعذّرٌ فإنّ مدلول الآية و هو الظنّ غير مقصود و المقصود القطع و لا دلالة عليه مع أنّ الآية في آخر منازل العموم و أصل العموم فكيف بأبعد غاياته من كونه خلاف بعد خلاف فقد تضاعف الضّعف والهواء ، ولا سبيل إلى حمل اللفظ على عمومه في أنّه لا يعلم غيبه إلاّ من ارتضاه ، فإنّ الآية قد يطرق التّخصيص إليها بغيوب ما يحاط بها بواسطة قرائن الأصول مثل علمنا بوصول اللبن إلى جوف الرضيع عن التّقام الشّدي على وجه مخصوص و كذلك علمنا بحجل الحجل و وجل الوجل و نشطة الشمل فإذا تطرق التّخصيص إليها بالإجماع : فالقاضي يقول باللفظ العام إذا تطرّق التّخصيص عاد مجملاً لا يسع التّعلق به على ما لا يخفّ تقديره ، فإذا الآية بكلّ وجه لا يصفو التمسكّ بها ولا يتعلّق بها في محاولة القطع مخصّل والعصور على النّص الذي لا يحتمل التّأويل عزيز ، وتجاوز الـ حدّ المشروط في هذه المسألة لكثرة التّمويه بها فإذا تأملت أيّها المسترشد انجرار هذه المسألة إلى قواطع الأصول وانسلاقتها في سلك مقتضيات العقول مع استمدادها من الشّرع المنقول واصدع بالحقّ ودع عنك أراجيف الجاهلين ولا تراقب الجوانب بالبوح بالهداية فتكون من الغافلين وإيّاك و التساهل في ترك معقولك فتندرج في أحزاب الضّالّين⁽³⁸⁾ ، وما نقلوا عنه بأنّه يقول أنّ النفس قديمة فكذبّ عليه محض لا أصل له وقد نصّ الرّجل في كتابه على أنّها مخلوقة نصّ لا يحتمل التّأويل ؛ فإن قيل إنّما نصّ على ذلك تسرّ الاعتقاد قلنا لا يجوز المصير إلى مثل هذا التملّق على مطاوي القلوب إلاّ لمن اطّلع الغيب و إنّما نبني على هذا الظاهر والله يتولى السّرائر ولو جاز مثل هذا لجاز أن يعرف كلّ أحد للكفر إن كان قد أظهر ظاهر الشّريعة ولا يقع التّعويل على ما أبداه و أظهره ، ومن قال بمثل هذا الخزي فليوطن نفسه على أنّ خصمه يكفره وجها بالغيب وآفة كثير من النّاس حماقة اعترضت له فبنى على أنّ كل ما لم يفهمه فهو باطل وذلك نشأ من اعتقاد الكمال في نفسه إذ لم يتلق إلاّ من الصّحف من غير رؤية فحول من العلماء ولا شاهد تصرفاتهم ولا يأخذ العلم من كتيبّي ولا حروف الذّكر من صحفّي ، وأمّا رميهم بإياه بالزندقة فهو من قبول البهتان و التّظاهر بالإثم و العدوان ومن يئوح بذلك فقد خرق حجاب الهيبة وألقى جلباب الحياء في اقتحام عيوبٍ على خلاف ما عرف به الرّجل ، فإنّ الرّجل قد أذاع علوم الشّريعة وأشاعها وأخذ نفسه بموجب ما أودعه في كتابه من الصّيانة والدّيانة وعزوف النفس و نزاهتها عن حطام الدّنيا ولين الأكناف ؛ وحسن التّعطف على الضّعفاء و الإقبال على الله تعالى بالإكباب على أسباب السّعادة الأبدية و التّعنة السّرمدية وأعرض عن الدنيا مع القدرة عليها بالتمكّن التّام من الأمراء حتّى انتهى إلى مضاهاة الوزراء ، ثم أعرض عن ذلك إلى أن توفاه الله ورضي بملازمة الفقراء و المساكين مع القدرة على الرّئاسة العظيمة وولاية الخطة الجسيمة وأوفى المناصب عندهم ولاية التّدرّيس بالمدرسة النظامية ببغداد وليس للفقير درجة وراءها يتجاوزها إليها وقد وليها أوّل مرّة ثم خرج منها و الله أعلم لأية علّة لكن الذي أقطع به أنّه لمّا توفيّ شيخنا شمس الإسلام قدّس الله روحه لهذه المدرسة النظامية وجّه صدر الإسلام الذي هو ابن نظام الملك إلى الإمام أبي حامد رضي الله عنه وهو يومئذ بطوس ورجب غاية الرّغبة في القدوم إلى العراق ليتولّى هذه المدرسة وتقدّم إلى الرّسول بأنّه إن امتنع الإمام أبو حامد أن يعرضها على ابن القشيري وهو بنيسابور فامتنع جميعاً ، أمّا ابن القشيري فاعتذر بأن قال إنّني وهن العظم منّي واشتعل الرأس شيباً ، وأمّا الإمام أبو حامد فقال في آخر اعتذاره هذا أوان الفراق ولا أوان الرّحلة إلى العراق ، فتأمّل كيف انتصب الموت بين عينيه وحال بينه وبين رياسته هائلة وآثر العزلة

والخمول وقهر النفس ومراغمتها على هذا الوجه لا يكون إلا عن قوّة عظيمة وهو معروف بالقوّة على كظم الغيظ مع التمكن والاعتدال من بلوغ أقصى الغرض في الانتصار ، وصحّ عنه رضي الله عنه أنّه كان يناظر يوما من الأيام فأفهم خصمه وكان في منصب عظيم فبصق خصمه في وجهه على ملئ من الناس فقال هذا أحد الجوابين فأين الجواب الثاني و لم يتأثر بذلك وما قبله على جريمته ، وحُدّث أنّه ناظر بعض مَن كان مثله في المنصب والجاه ولكن الحنفي دون الإمام أبي حامد في العلم فلمّا كان الإمام أبو حامد في أثناء نوبته و استرسل فيها استرسالا و أعجب الناس حسن معانيه في كمال إيراده وأحسن الحنفي بذلك (لطمه) حتى وقعت العمامة عن رأسه فما ردّ عليه بكلمة ولم يزد على أن احمرّ وردّ عمامته ، وليتأمل الإنسان في نفسه وليقدّر أنّه وقعت له مثل هذه الواقعة واقترح على نفسه مثل صبره هل تجيبه إلى المساعدة أم لا ، وغالب ظني أنّ المنصف لا تحدّثه نفسه بالصبر على مثلما صبر عليه فإذا أنصف من نفسه علم أنّه ما كان ذلك منه إلا عن قوّة عظيمة و في فضائله كثرة لو تتبعناها لطلّ بذكرها تفصيل إن بنى تأصيله على الإيجاز وأما النظر في كتابه ابتغاء العمل بمضمونه فإنّه عين الصواب المفضي إلى الفوز الأكبر والتمسك به تمسكّ بالحبل المتين والإعراض عنه إعراض عن الحقّ المبين ومن اتّخذ هجره وأخذ نفسه بمقتضاه فهو على الصراط المستقيم والمنهاج القويم ومن أعرض عنه فقد استدبر الطريق ونكل التحقيق وما رأيت فيه ما لا يمكن تخريجه على قياس التأويلات المقبولة ولكن من لم يكن له أنس بضروب التأويلات نصرت نفسه عن كل ما لم يألفه ولا يلزم الرّجل مراعاة أسهام كلّ الخليقة وعلى الإنسان أن يقول ما يفهم على الجملة لا ما لم يفهمه كلّ أحد ولقد نثر الدرر في كتابه فهمها من فهمها وجهلها من جهلها وأنا أتمثّل نيابة عنه بما قد قيل (من البسيط لابن الرومي) :

عليّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ لهم أن تفهم البقر

وأما تحريفه فلا وجه له إلا الغباوة المفرطة والجهالة بالسياسات الدينية والدنيوية ، أما حكم الدنيا فما استفاد به إلا الأرزاء على نفسه و وصفه بالطيش والعجلة إذ لم يراجع من هو أقرب منه بالمعارف ثمّ جرّ إلى أهل إقليمه سبة لا ترتفع ومعرفة لا ترتخص ، لأنّه إذا كان هذا منتهى عقل الرئيس فما الظن بالمرؤوس ، وأما حكم الدين فقد باء لأهل الجناية باسم عظيم وتعرض لسوء صنيعه لعذاب أليم ولئن كان لظلمه في زمانه صولة فلا يكوننّ إن شاء الله لنور الحقّ على ظلمة باطله جولة ، فإن أهل الباطل على قرب مع رونق باطلهم ذاهبون و سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون وذلك الظلم ليس بمستبعد من مثله وحكمه من أسس في إقليمه إطلاق لعن أبي حنيفة

159 و

رحمه الله وغيره أئمة الدّين ، وهذا مذهب الشيخ ابي الحسن الأشعري رضي الله عنه اضحى مهجورا في جمهور تلك البلاد بواسطة تنفير أراذل العباد ، فكيف بكلام ابي حامد مع عدم اشتهاره عندهم وما نعموا منه الا عبارة ما ألفوها او طبقة على معاناً ما عرفوها ؛ ومن جهل الشيء عاداه ، و من المنصف إذا انطق من قيد التقليد ان يجرد المعاني المرموز اليها في زاوية من زوايا ذهنه او يعرضها على محلّ العقل فإن كان لها في الصّحة مجال و لإمكانها في المعقول احتمال وجب تنزلها عليه و لا يظن بالمسلم إلا خيرا والتوثب على الاعراض و اطلاق اللعنة لا يعجز عنها عاجز خصوصا إذا لم يكن هناك حاجز و أكثر ما أقاموا فيه العوج على ما قيل في عبارة في الروح وجدوها للإمام ابي حامد فاستقرأوا منها بأضغاث أحلامهم أنّه يقول بقدّمها وما عاد الله ان يكون ذلك كذلك وما رأين له في الكتاب تصرفا يسبق الى الوهم

إنكاره إلا وله في التأويلات المقبولة مجال رحب و يمكن تنزيله على أحسن المنازل ، والمذهب الحق ترك المبادرة إلى إطلاق اللسان و استرسال العنان في المعتصم بعصام الإسلام ، المُتقبَل بظواهر الأحكام خصوصا في اقتحام الغيوب في محاولة التفكير الذي يحتاط له لتضمنه سفك الدماء المصونة و إتلاف المهج المعصومة ، وقد صرّح الرجل في غير ما موضع من كتابه بأن النفس مخلوقة فمن عذري ممن لا يقبل من خصمه صريحا التوحيد ثم يحاول تكفيره بالتأويلات المزخرفة والمقالات المنحرفة و تقخم مظان الغيوب في التهجّم على مطاوي القلوب زاعما بأن الذي ابداه الخصم إنّما يريد به النشر فيترك المعلوم من قوله ويعوّل على الموهوم من مخبّات الصدور و هذا فعل من يغيها عوجا ولا يجد في نفسه من المجازفة حرجا مع إطراحه لمدلّول قوله عليه صلى الله عليه وآله ابنه علي الظاهر و الله يتولّى السرائر؛ وليتأمل المنصف أي الفريقين أقوم قبيلا ⁽³⁹⁾ أهدى إلى الحق سبيلا ؛ من يؤوّل المحتمل؛ ويجري في النصّ على حقيقته أم من يطرح النصّ و يتعسف في تأويل المحتمل وكلّ من طالع كتابه يجد فيه نصوص على أنّ الرّوح مخلوقة محدثة و من زعم أنّه قال ذلك تستر لم يسلم من انعكاس هذه الدعوى بطولها وعرضها وأنّ جميع ما يجري على لسانه و جوارحه من توحيد؛ فما دونه افك و بهتان يفتره على قلبه و أنه عري عن جميع محاسن الشريعة وهو من قبيل من قيل فيهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم و هذا العكس ينطبق انطباق محقّق على الخصم ولكن الحق ان يُقال الإنصاف مشروطاً بطرح التجسس على مخبأ الضمائر ومغيبات السرائر فإن محطّ انكشاف ذلك في عرصات القيامة يوم تبلى السرائر فمله من قوة ولا ناصر ، و إنّما معاشر العباد سلطان على الظاهر ولا ظاهر اوفى مما شاحن به كتابه من مفتحه إلى مختمه بالدعاء الى محاسن الشريعة و قد نادى ببناء الحق على ملام من الناس بهتك استار علماء السوء أحبّ من أحبّ و كره من كره ، و ما ذنبه إلا ذلك و إلا فما ذكر إلا ما يمكن تخريجه على مخرج صحيح و نحن نذكر ما ذكره في كتابه ونبيّن وجه الإبهام فيه ثمّ نشير إلى التفسير عنه و ننزله على أحسن المنازل إن شاء الله تعالى ومقصودنا أن كلّ كلام إذا احتمل وجهها من وجوه الصّحة حرّم القضاء ضمير قائله بالبدعة لأنّ رجّم بالغيب على حدّ ما صرّح به ، فمن ذلك ما ذكره في كتابه ذمّ الغرور فإنه لما تعرّض لبيان الطرق التي يُعلم بها حكم المعاد و ما يكون في دار العقبي من الثواب والعقاب تعرّض للروح و قال أنّه من أمر الله ثمّ قال: "وليس المراد به أنه خلق من خلق الله فقط لأنّ ذلك عامّ في جميع المخلوقات بل العالم عالمان عالم الأمر و عالم الخلق و لله الخلق و الأمر ، فالأجسام ذوات الكميّة والمقادير من علم الخلق إذا الخلق عبارة عن التقدير في وضع اللسان و كلّ موجود منزّه عن الكميّة و المقدار فإنّه من عالم الأمر وشرح ذلك سر الروح ولا رخصة في ذكره لاستضرار أكثر الخلق بسماعه كسر القدر الذي منع من إفشائه ، فمن عرف سر الروح فقد عرف نفسه وإذا عرف نفسه فقد عرف ربه وإذا عرف نفسه وره عرف أنه أمر رباني بطبعه وفطرته وأنه في العالم الجسماني غريب وأن هبوطه إليه لم يكن بمقتضى طبعه في ذاته بل بأمر عارض غريب من ذاته وذلك العارض الغريب ورد على آدم صلى الله عليه وسلم وعبر عنه بالمعصية وهي التي حطته عن الجنة التي هي أليق به بمقتضى ذاته فإنها في جوار الرب تعالى وأنه أمر رباني وحنينه إلى جواب الرب تعالى له طبعي ذاتي إلا أن يصرفه عن مقتضى طبعه عوارض العالم الغريب من ذاته فينسى عند ذلك نفسه وره ، ومهما فعل ذلك فقد ظلم نفسه إذ قيل له ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون أي الخارجون عن مقتضى طبعهم ومظنة استحراقهم ، يقال فسقت الرطبة عن كمامها إذا خرجت عن معدنها الفطري ، وهذه إشارة إلى أسرار يهتز لاستنشاق روائحها العارفون وتشمئز من سماع ألفاظها القاصرون فإنها تضر بهم كما تضر رياح الورد بالجعل وتبهر أعينهم الضعيفة كما تبهر الشمس

أبصار الخفافيش" (40) ، هذا نصّه في كتابه و ها هو قد صرّح بأنه مضّرّ بمن كانت قريحته على مضاهاة أبصار الخفافيش ؛ وما وضع الكتاب لمثاله إنّما وضعه لفحول العلماء على ما صرّح به الرّجل ، فإن قيل فقد اشتمل هذا الملاكم على ما يدلّ على القول بقدّم الرّوح فإنه قال العالم عالمان عالم المر و عامر الخلق فأخرج النفس عن أن تكون من عالم الخلق فلا يبق (41) قسم معقول بعد القضاء عليها بخروها من عالم الخلق إلّا القدم و قد نزهها عن الكميّة و التقدير و ذلك من صفات القدم (42) ، و الجواب أن يقال هذا تعلق بالإستقراء و ترك للنصوص و الاستنباط على ما دلّ قوّة كلامه في هذا الفصل عليه لمن تأمله و الذي اغتروا به باطلٌ فإن الرّجل لم يرد بقوله عالم الخلق ، الخلق الذي هو الحدوث و استفتاح الوجود حتّى يقال إنّهُ أخرج الرّوح من هذا القسم فلا بدّ أن يكون في القسم المناقض و هو القدم ؛ بل الرجل لم يتعرّض للحدوث في هذا المقام الواحد من العالمين و إنّما أرد بالخلق التقدير على ما نصّ عليه إذ قال : " ذا الخلق عبارة عن التقدير في وضع اللسان" كما قال الشاعر (43) (الكامل):

ولأنت تفري فيما خلقت و بعض القوم يخلق ثم لا يفري

و كأنّه يصفه بالإقدام و يقول أنّه يمضي ما قدره و صوره في نفسه و بعض الناس يصوّر و يقدر ثم لا يمضي ما صور و هذا لا يتعرّض للحدوث و إنّما يتعرّض لنفي التصور عن عالم النفس كأنّه يقول : العالم عالمان عالم مقدر مصور يريد به الإنسان يكفيه ويمثله و يقدر في نفسه فيصيب في التقدير والتكيف ؛ وعالم ليس يقبل شيئا من ذلك و أراد به وأشار به اليه الى الموجودات الروحانية التي لا سلطان لخيال التصور عليها ؛ و النفس من قبيلها فإنه لو اجتمع الأولون والأخرون على تصويرها و استنباتها بالهوم على ما هي عليه لم يتمكّنوا من ذلك ، وفي الأجسام الكثيفة يمكن أن تقدروها في خلدك و تصوّرها في ذهنك فتجزّرها على ما قدرت و صورت فالخلق الذي نفاه عن النفس آيل الى أنّه لا يصدّق والتصوير فيها بل هي من مجارات العقول و مرافقها و لو حاولته من نفسك ذلك استعصت عليك وتفاعدت قواها عن اقتناصها بالتخيّل وهذه الأجسام المألوفة التي هي كثيفة تقبل التصوير على ما هي عليه وعلى خلاف ما هي عليه وليس كذلك اللطائف من الرّوحانية لا بل لو حاول الإنسان تصريف الهواء على ما هو عليه لم يتمكّن من ذلك ، والروح ألطف منه لما له من الكثافة المحسوسة عند تموّجه واضطرابه

فإذا كان الخلق الذي نفاه عن الرّوح عائد الى نفي تصويرها بالخاطر فلم يستبعد منه ذلك ؛ وكلّ أحد يجده في نفسه وجدانا ضروريا ولعلك إذا سمعت في مخلوق أنّه لا يتصور ولا يتقدر استشطت غضبا وامتعضت قائلا بأن ذلك خاصيّة القديم ، وليس الأمر كذلك فإن تعذر التصوير يجري في القديم وفي كثير من الحوادث ويفهم ذلك من الإعراض أولا فإنك لو اقترحت على قريحتك أن تجرد تصوير البياض مثلا لم تصوره إلّا سترا مسبلا مسترسلا على المحلّ وذلك ليس بحقيقة على ما لا يخف على من عرف حقائق الاعراض فكذلك (الاجسام) الرّوحانية فإنها على هذا المنهاج وما كان القديم قديما لانتفاء التصوير عنه حتّى يتعذر ذلك في المخلوق ، السؤال الثاني قول القائل أنّه قد وصف الرّوح بأنّه أمر ربّاني بطبعه وفطرته (44) و ذلك على يدّل على أنّه رآه ليس من جنس المخلوقات بل هو من قبيل الرّبّ عنده لأنه تابع في تقديسيه حتّى صيرّه غريبا في هذا العالم و قد اعتقده قديما حلّ فيه فهو قولٌ بالحلول و لهذا كانت هذه الأجسام مخلوقة والرّوح مخلوق فما معنى غربته وما خرج عن جنسه فدّل على أنّ صار غريبا بانفصاله عن القديم الذي هو من بابه إلى ما ليس من بابه ، والجواب أن يقال ليس وصفه للروح بأنّه ربّاني على أنّه للربّ القديم وإتّما معناه معنى قوله

تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْدِيرٍ﴾

﴿وَمَا كُنَّا بِعَيْنِ الْبَصَرِ﴾

على مخلوق أطلقه الإمام أبو حامد على الرّوح و ليس الممكن تخطّبه من الخلق إلى الرّبّ أو كان ربّانيا لمعرفة الرّبّ و رعايته لحقوقه ، فلمّا خصّصه الله تعالى بأنّ قطعه عن غيره و ميّزه بالقيام عن المستطاع من حقّ جلاله و صار لا يُعرف إلاّ بالله و لا يلتجئ إلى ما سواه قيل له ربّاني فكذلك النفس الراسخة هكذا حكمها و اللائق بها أن تكون كذلك لمعرفة بجلاله و افتقار الكلّ إلى جوده و كان افتقار الفقير إلى فقير مثله نزول بالكلية عن مقتضى حالنا (45) من المعرفة و قول القائل أنّه يقول بالحلول لوصفه للرّوح فإنه غريب في العالم الجسماني ليس بشيء لأنّه إذا أبان أنّ ليس من نوع هذه الأجسام بكونه نورانيا لطيفا شفافا فوق لطافة الهواء (46) و رفته و هو على ما وصفه الله تعالى في قوله

الروح التي هي أنوار المعارف بالزجاجة ثم وصف الزجاجة التي هي الرّوح بأنّها كالكوب الدّري و أنّه يكاد يدرك الحقائق بنفسه ولو لم يمسسه نور الشرع ؛ فكيف إذا مسّه نورٌ على نور و لا يمكن وصفه في محاولة قريبة للإفهام فأكثر من وصف الله فصدّق إن شئت أو كذّب ، و ما كانت صفته هكذا فحقّه أن يوصف بالقربية إذا حلّ بهذه البنية المركّبة من الخلاط الكريمة مع تقدّمه مع تقدّمه عن الحلول بساحاتها لصفاء جوهره على ما دلّت الآية عليه و أنّ سراجا وهاجا في بلاد استولت عليها الظلمة لا غرب غريب و العراقي غريب ببلاد المغرب ، و لا يستدلّ بذلك عل قدمه بل ولا يستدلّ بذلك على هوانه و إذلاله حتى يتضح فيه للمستبصر دليل الحدوث و إلى الرغبة المفرطة أشار صلوات الله عليه و سلامه بقوله: "الْدُنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ" (47) لأنّه حيل بينه و بين محبوبه ، و جنة الكافر لأنّ المتنقّل إليه في حقّه شرٌّ من المتنقّل عنه و بالموازنة يتبيّن أنّها جنّة له في حقّ العارف للمأل و وصفه للروح بالهبوط المؤذن بالحركة المشعرة للحدوث (48) يبطل خيال القدم و قوله أنّ هبوطه لم يكن بمقتضى طبعه و يريد به أنّ خروج هذه الأرواح من مستقرّ الكرامة و جنّات العزّ

منتهى الشرف ليس عن اختيارها و ايثارها ولو تركت رسوم ما فطرت عليه من استبقاء اللذات ما ابتغت به بدلا و لا حاولت عنه حولا و لكن أزعجت عن جوار الله بحكم تصرف قهريّ ، فإم قيل من أين لكم بأنّها قد تقدّم لها وجودٌ هنالك حتى توصف بالهبوط بعد ذلك قلنا: تلقينا ذلك من قول الله عزّ وجلّ

العرب عود الرّاجع إلى ما كان عليه في الابتداء ، و هذه الآية تشير إلى عهد الدّرّ و تلك تصدّق هذه و تقضي بأنّ

الأرواح (49) سبق وجودها على أيام الدّنيا وهي قوله تعالى

160ظ

كثيرا ما يطلقها الشرعيون ولا يريدون بذلك ما يريد الطبايعي⁽⁵³⁾، ولا استحالة في قول القائل إن الإنسان مطبوع⁽⁵⁴⁾ على تحري الغبطة لنفسه ولا غبطة أولى من مشاهدة الحق ولا ينكر هذا الذي ذكر إلا من ينكر قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ سِرُّهُمْ وَلَا فِي سِرِّهِمْ﴾ (البقرة: 255) " (القيامة) و هذا الفصل الذي ذكرنا إشكاله عليهم قد تتبعناه على سبيل الاختصار لمقاصفة⁽⁵⁵⁾ سفر الراغب في الجواب وليتبد العاقل على نفسه ولا يستجيب لنوازع الظنون الكاذبة في اطلاق اللسان في حق من لا دراية له و يتحقق أن السلامة في السكوت و البلاء موكل بالمنطق إلا لقوم ينطقون بنور الله و قليل ما هم وحق المتدين أن يطلب المعاذير لأخيه المؤمن ولو ظهر زلله فضلا عن تصيير محاسنه مساوي فنسأل الله العصمة من دعاوى الفساد الناشئة من طلب العلو بالعباد فإنه لا حول و لا قوة إلا بالله و الحمد لله حق حمده و صلواته على سيدنا محمد نبيه و عبده .
تم الجواب من كلام الفقيه الإمام أبي زكريا يحيى الزناتي رحمه الله .

الهوامش:

- (1) نذكر منهم
-محمد بن معمر ، أبو الفضل النحوي و انتصاره لأبي حامد الغزالي ، مجلة التراث العربي، دمشق ، عدد 2007 ، ص-ص: 117-126 .
- محمد المغراوي ، فتوى أبي الفضل النحوي حول كتاب احياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ، ضمن كتاب متنوعات حجي ، (116-128)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت :1998 .
- (2) ترجم لأبي زكريا مؤلفو (القرن السادس الهجري الحادي عشر الميلادي) مثل الحافظ السلفي(أبو طاهر أحمد بن محمد) في معجم السفر الذي نشر بتحقيق عبد الله عمر البارودي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، و ترجم له أيضا منصور في ذيل الإكمال و ترجم له صاحب إكمال الكمال مضيفا أن له تعليقا في الخلاف :
-ابن نقطة (أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي)، تكملة الإكمال، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة: 1417هـ ج5، ص: 420
-منصور بن سليم الإسكندراني، ذيل تكملة الإكمال ، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة : 1419هـ، ج1، ص: 310 .
- (3) أبو زكريا الزناتي ، فتوى في كتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي، مخطوط رقم 1130 الإسكوريال ، ورقة: 115 ظهر
- (2) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر تحقيق خليل شحادة، نشر: دار الفكر، بيروت، ط: 2 1408 هـ - 1988 م، ج6، ص: 246 .
- (3) مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر و تعليق سعد زغلول النجار، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ص: 187
- (4) ابن خلدون ، نفسه.
- (5) أبو زكريا، فتوى الزناتي في الانتصار لكتاب الإحياء ، الخزانة العامة الرباط ، رقم : K251 ، ورقة 161 وجه.

- (6) مكي (محمود علي)، وثائق جديدة عن المرابطين، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، (ص-ص: 109-198)، عدد: 7-8، 1959، ص: 122. و: الروداني (محمد بن عبد الله)، مقدمة تحقيق التيسير في مداواة و التدبير لابن زهر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ب.ت، ص: 21.
- (7) مكي، المرجع السابق، ص: 116.
- (8) الزناتي، المصدر السابق، ورقة: 160 وجه.
- (9) نفسه 159 ظهر.
- (10) نفسه 156 ظهر.
- (11) نفسه 155 وجه.
- (12) أبو محمد حسن بن علي بن محمد (المعروف بابن القطن، نظم الجمان لترتيب ما سلف من اخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص-ص: 70-71.
- (13) الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز)، سير اعلام النبلاء، التحقيق بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط: الرسالة، بيروت: 1405هـ/1985م، ج: 21، ص: 11.
- (14) السلفي، المصدر السابق، ص: 438.
- (15) يُنظر: - علي عبد العليم محمود، الحروب الصليبية و العالم الإسلامي، شركة مكتباتك للنشر و التوزيع، القاهرة: 1982.
- (16) يُنظر: - ابن بطوطة (محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي)، رحلة ابن بطوطة (تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط: 1417، ج: 1، ص: 204.
- (17) ابن جبير (محمد بن أحمد الكناني البلسي) رحلة ابن جبير (التذكرة بالإخبار عن اتفاقات الأسفار)، مكتبة الهلال، بيروت، ب.ت، ص: 48.
- (18) رسمها محمد المغراوي برسم سرقوا و هي كذلك في النسخة ط.
- (19) يخفش هم بنو توالي بطن من بطون زناتة و كان بقلعة فازاز: ابن خلدون، المصدر السابق، ص: 246.
- (20) في الأصل أفضا.
- (21) في النسخة ط لفرضه و أثبتنا لعرضه لموافقته سياق الكلام.
- (22) ابن فوران ابن فوران هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني ت 461هـ/1069م) يُنظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، وفيات الأعيان و انباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج: 3، ص: 132.
- (23) في النسخة ط ما أسبهم و الإثبات من النسخة س.
- (24) في النسخة س و يديها.
- (25) في النسخة س نَقَصَ، و نَقَصَ بالكلمة اتى بها سريعا: مرتضى الزبيدي (محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني)، (1205هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباوي ومراجعة عبد الستار أحمد فراج، نشر وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت: 1399هـ/1979، ج: 18، ص: 186.
- (26) في النسخة ط الكلمة غير واضحة و الإثبات من النسخة س.
- (27) رواه الطبراني عن أبي أمامة قال: " اتَّفَقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ " (الطبراني) سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة: 1415هـ/1994، ج: 8، ص: 102.

(28) محمد بن مفلح المفسدي، الآداب الشرعية و المنح المرضية ، عالم الكتب ، بيروت، ج 2، ص: 74 و نصه: " الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ نُورٌ يَهْدِي
اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ".

(29) نصّ الحديث في موطأ مالك بن أنس، تحقيق بشار عواد معروف- محمود خليل، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1412
هـ، ج 2، ص: 483.

(30) الرسول محذوفة من النسخة ط.

(31) في نسخة الرباط وذلك لا شكره وإنما شكر والتصحيح من نسخة س.

(32) في النسخة ط لهذا الكتب و الإثبات من النسخة س.

(33) في النسخة ط تفهيم و الإثبات من النسخة س.

(34) هذه الجملة بأكملها غير موجودة في النسخة ط.

(35) غير موجودة في النسخة ط.

(36) هذه الكلمة غير موجودة في نسخة الاسكوبال.

(37) طمس مقدار كلمتين في النسخة س و محو في النسخة ط .

(38) في النسخة ط الصالحين.

(39) في النسخة ط : ليتأمل المنصف الفريقين أقوم قبالا.

(40) تمام النص من كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (محمد بن محمد الطوسي)، درا المعرفة بيروت ، د.ت، ج 3، ص-ص: 381-
382.

(41) في كلا النسختين فلا يبقى.

(42) في كلا النسختين القديم.

(43) لـ زهير بن أبي سلمى في قصيدته التي يمدح فيها هرم بن سنان التي مطلعها :

لهن الدّيار بقنة الحجر === أقوين من حجج و من شهر:

شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعلام الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قبايرة ، دار الأفاق الجديدة بيروت: الطبعة

الثالثة ، بيروت : 1400هـ / 1980م ، ص: 119.

(44) الغزالي، المصدر السابق، ج 3، ص: 382.

(45) في النسخة ط عن مقتضى حالها : ورقة 160 وجه.

(46) في النسخة ط لطافة اللواء : نفسه.

(47) عن أبي هريرة : مسلم 2956، و ابن حبان (687) و ابن ماجة (4113).

(48) الغزالي ، نفسه.

(49) النص بين قوسين غير موجود في نسخة الرباط: نفسه ورقة 160 ظهر.

(50) الغزالي، المصدر السابق، ج 2، ص: 161.

(51) في نسخة الرباط : " ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً" ورقة 161 وجه.

(52) في نسخة الرباط و القلوب مجبولة من أحسن إليها.

⁽⁵³⁾ في النسخة ط : الطابعي .

⁽⁵⁴⁾ في النسخة ط: متبوع.

⁽⁵⁵⁾ توافص الشيء تشابك ، و القافصة اللّثام و ذوو العيوب :

-الزبيدي (مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني)، تاج العروس عن جواهر القاموس، دار الهداية ، بيروت ، ب.ت، ج
18، ص: 117.